

سلاسل القيمة العالمية في ظل تدويل نشاط الشركات متعددة الجنسيات

و دوره في التحول إلى الصادرات كثيفة التكنولوجيا

Global value chains in light the internationalization of multinational corporations and their role in the transition to technology-intensive exports

سليم قط^{1*}، عبد الوافي بولوي²، حسين بن طاهر³

¹ جامعة عباس لغرور - خنشلة - الجزائر

² جامعة عباس لغرور - خنشلة - الجزائر

³ جامعة عباس لغرور - خنشلة - الجزائر

الملخص:

بعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر المهمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية و المتقدمة على حد سواء، وخاصة الدول التي تعاني ضعف و تذبذب في مواردها المالية، والإختلال الهيكلي في جهازها الإنتاجي إذ يحدث ذلك عندما لا تمتلك الدول النامية التكنولوجيا لتطوير عملية الإنتاج، لذلك أصبحت هذه الدول تستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية .

وتم التوصل في هذه الورقة البحثية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال منها الشركات المتعددة الجنسيات والتي ساهمت في تكوين مفهوم جديد يتمثل في سلاسل القيمة، في ظل تدويل نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وتعتبر سلاسل القيمة العالمية بأنها جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، حيث كان لهذه الأخيرة دورا مهما في التأثير على إستخدام التكنولوجيا في الإنتاج و تغيير طبيعة الصادرات.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر، سلاسل القيمة، التنمية الاقتصادية

تصنيف JEL : F02؛ O31

Abstract: Foreign direct investment is an important source of financing for economic development in both developed and developing countries, especially those countries with weak and fluctuating financial resources, and structural imbalance in their productive system. This happens when developing countries do not have the technology to develop the production process, therefore, these countries are targeting foreign direct investment to achieve many economic goals

In this paper, it was concluded that FDI takes several forms, including multinational companies, which have contributed to the formation of a new concept of value chains in light of the internationalization of multinational companies, global value chains are all productive activities carried out by companies in different geographical locations around the world, the latter had an important role in influencing the use of technology in production and changing the nature of exports

Keywords: foreign direct investment, value chains, economic development

Jel Classification Codes : F02; O31

I- تمهيد :

يعتبر الاستثمار أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادياتها، وتحقيق تنمية اقتصادية ، خاصة مع ما شهده العالم اليوم من تغيرات وتطورات على كافة المستويات، ويرتبط هذا النشاط كغيره بمجموعة من القرارات والبدائل ذات الأهمية البالغة والحساسية الكبيرة لارتباطها بمجموعة من المخاطر التي تؤثر مباشرة على العوائد.

ان للاستثمار مجالات ومستويات عديدة ومنها، الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد الآليات الأساسية التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم، كما يساهم هذا الأخير في صياغة مبادئ النظام العالمي الجديد الذي يتطور وينمو بسرعة كبيرة، ونظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر في سير النظام العالمي الجديد، والحاجة القصوى إليه من طرف الدول النامية خاصة ودول العالم عامة، فإن الدول النامية خاصة تولي أهمية كبيرة لجذب الإستثمار من خلال توفير المناخ الملائم.

كما إن حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو تدفقها للدول النامية يعتمد على كثير من العوامل والمميزات لتحفيز المستثمر الأجنبي ، أو ما يمكن أن نسميه عوامل الجذب التي تتمثل ، في حجم السوق ومدى توفر حماية قانونية وسهولة ووضوح التشريعات ودرجة المخاطر السياسية بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة المضيفة منها درجة تضخم، البطالة ، سعر الصرف ، والناتج الإجمالي المحلي ، وهذه بعض أهم العوامل التي تتم دراستها ومراعاتها من طرف الدولة المانحة للاستثمارات من أجل قرار الاستثمار من عدمه ، لذلك كان لهذه المؤشرات خاصة دورا وأثرا مهما في تدفقات الاستثمار لأجنبي المباشر باعتبارها الدليل الكلي على حالة الاقتصاد في الدولة المضيفة .

ومما سبق سوف يتم طرح التساؤل التالي لإثراء البحث في هذا الموضوع كتالي :

I - 1- إشكالية الدراسة :

كيف يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر بالإعتماد على سلاسل القيمة في التأثير على طبيعة الإنتاج من حيث إستخدام التكنولوجيا، و طبيعة الصادرات للدول المضيفة له ؟

إنطلاقا من التساؤل العام المطروح بالنسبة لأهمية سلاسل القيمة في التأثير على الإنتاج من حيث توسيع مجال إستخدام التكنولوجيا في مختلف مراحل الإنتاج، و إنعكاس ذلك على تركيبة الصادرات بالنسبة للدول المستقطبة ل إستثمار الأجنبي المباشر المعتمد على سلاسل القيمة في عملية الإنتاج فإننا نطرح الفرضية التالية :

I - 2- الفرضيات :

- يتأثر حجم ونوع الإنتاج بالتكنولوجيا المستخدمة و يعمل على تنويع الصادرات من خلال إعتماد سلسلة القيمة بواسطة الإستثمار الأجنبي المباشر .

II-مدخل إلى أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

II-1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

عرف كل من صندوق النقد الدولي و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يستطيع من خلاله مستثمر مقيم (المستثمر المباشر) أن يحصل على منفعة دائمة و تأثير معتبر في إطار تسيير كيان مقيم في بلد آخر (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر). هذه العملية يمكن أن تقوم على أساس إنشاء مؤسسة جديدة كلياً (استثمار مُنشئ) أو تغيير طبيعة ملكية المؤسسات القائمة فعلياً عن طريق الاندماج و التملك.

يغطي الاستثمار الأجنبي المباشر مجموع الموارد المالية التي يضعها المستثمر الأجنبي تحت تصرف المؤسسات التي لها علاقة بالاستثمار بحيث يؤدي إلى رقابة مباشرة من طرف الشركات الأجنبية. قد حدد صندوق النقد الدولي العتبة التي يمكن من خلالها ممارسة الرقابة على المؤسسات المقيمة بحدود 10 % من رأس المال الاجتماعي، و ما دون هذه القيمة مثل استثماراً محفطياً.

بحسب توصيات صندوق النقد الدولي FMI و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE يضم الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاث مكونات، هي: رأس المال الصافي، الأرباح المعاد استثمارها و الديون بين فروع الشركة الأجنبية.

أ- رأس المال الصافي: و هي الأسهم المشتراة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر المقيم في بلد يختلف عن بلد إقامة المؤسسة.

ب- الأرباح المعاد استثمارها: تضم أرباح المستثمر الأجنبي غير الموزعة من طرف الشركة، سواء كانت أرباحاً غير موزعة أو أخذت طابعا غير ذلك، كما أن هذه الأرباح غير الموزعة من طرف فروع الشركات لصالح الشركة الأم تعتبر إعادة استثمار.

ت- القروض ما بين الشركات: و تضم القروض و المالية قصيرة و طويلة الأجل، و التي تكون بين الشركة الأم كمقرض و فروعها في الخارج.

تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لبعض الدول لا تضم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأرباح المعاد استثمارها و / أو القروض ما بين الشركات^I.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لأهم المنظمات الدولية المعنية و هي صندوق النقد الدولي FMI، و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNCTAD و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE، على أنه ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعني حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر. و تنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. و لا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر و المؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما.

ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة بشراء نسبة 10 % أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر تسجل كاستثمار مباشر.

وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10 % من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية الاستثمارات المباشرة 10 % أو أكثر، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط، أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات، حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.

و يستخدم هذا التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر كأساس في إعداد إحصائيات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنويا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أو ضمن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي يصدر عن مؤسسة "ضمان". إلا أنه ليس بالضرورة أن يتطابق هذا التعريف مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تلك التقارير، فما زالت بعض الدول تفصح عن بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بناء على المشاريع الاستثمارية المرخص لها، رغم أن ذلك لا يعني أن هناك تدفقا فعلياً للاستثمارات المباشرة عبرت الحدود الدولية^{II}، كما هو موضح في الشكل رقم (1) لأنواع الاستثمار الأجنبي في الملحق.

من خلال ما تقدم يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل تلك التدفقات المالية الأجنبية المنشئة لاستثمارات ميدانية و هو الاستثمار المنشئ، كما أن يضم المحافظ الاستثمارية التي تتعدى نسبتها 10 % من رأس المال الاجتماعي للشركة القائمة فعلياً بحيث يتيح في كلي الحاليتين للمستثمر الأجنبي المساهمة في التصويت و إدارة الشركة محل الاستثمار. بهذا المعنى يتضح أن الاستثمار الأجنبي يعتبر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تجلب معها التكنولوجيا و التأهيل الفني و الإداري للعنصر البشري، خاصة في حالة الاستثمارات المنشئة.

III- النفوذ المتزايد للشركات متعددة الجنسيات:

III-1- مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:

اختلفت التعاريف التي اعطيت للشركات متعددة الجنسيات إلى درجة عدم الاتفاق حتى على اسم موحد لها، كما أن الاختلاف لم يطل مفهومها من الناحيتين الاقتصادية والقانونية فقط، بل تعداه ليهتلف الاقتصاديون أنفسهم في إعطاء تعريف موحد لها. و فيما يلي سنقوم بإعطاء بضع تعاريف كما يلي:

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الشركات متعددة الجنسيات كما يلي: كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات و أصول و مصانع و مناجم و مكاتب بيع و ما شابهها في دولتين أو أكثر، يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات^{III}. تتمثل الشركات متعددة الجنسيات في مجموعة من الشركات ذات جنسيات مختلفة و مستقلة من الناحية القانونية، و تقوم بإدارتها منشأة أو منشأة قابضة، و تمثل المجموعات متعددة الجنسيات العوامل الأكثر نشاطاً في التجارة الدولية.

كما يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات بأنها أحد أشكال الشركات الدولية بسبب تطورها و اتساع عملها حول العالم، و لديها نظرة عالمية عميقة في إدارتها و في عملية اتخاذ قراراتها، فقد عرفت الشركات متعددة الجنسيات بأنها الشركات التي تمتلك و تتحكم في أنشطة اقتصادية موزعة على بلدان متعددة، و تشترك في الأنشطة الدولية المختلفة و تقوم بالتصنيع في العديد من الدول و لديها ارتباطات و التزامات مالية^{IV}.

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCATAD" بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً.

من خلال ما تقدم يتضح أن الشركة متعددة الجنسيات هي تلك الشركة التي تمتد فروعها الإنتاجية والتجارية إلى عدة دول وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدمي خارج دولتها الأصلية وذلك من خلال إستراتيجية عالمية موحدة، فهي مرتبطة اقتصادياً رغم استقلالها القانوني، و عادة ما تتميز بالتفوق التكنولوجي و حداثة الطرق الإدارية المستعملة، و تبقى مرتبطة بالشركة الأم في موطنها الأصلي.

يتولى إدارة الشركة متعددة الجنسيات أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة.

و لعل أهم ما يميز الشركات متعددة الجنسيات هو التفوق والتطور التكنولوجي، إذ تعد هذه الأخيرة مصدراً أساسياً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة الأمر الذي يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية. و يتوقف مضمون عملية نقل التكنولوجيا التي تتم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر من شركة متعددة الجنسيات إلى فروعها في الدول المضيفة يتوقف على عدة عوامل أبرزها:^V

- خصائص النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي يقع ضمنه الاستثمار.
- وتيرة التقدم التكنولوجي في النشاط المعني.
- الشروط القائمة في الاقتصاد المضيف من حيث التشريعات والقوانين التي تحكم التنافس وحماية الملكية الفكرية والبيئة والتوظيف وتوفير المهارات البشرية.
- استراتيجيات الشركة الأم التي تحكم مسار التطوير التكنولوجي الذي تلزم به.

III-2- التوزيع الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات:

أفضت الإحصائيات التي أجرتها المجموعة الأوروبية عام 1975 إلى أن هناك ما يقارب عشرة آلاف شركة متعددة الجنسيات عبر العالم، 2570 منها تأسست في دول المجموعة الأوروبية. و في عام 1983 بلغ عدد الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات 1708 شركة، بمجموع مبيعات فاق 02 مليار دولار، أما الشركات الأوروبية فبلغ عددها لنفس السنة 3442، بمجموع مبيعات فاق 03.5 مليار دولار.

زاد عدد الشركات متعددة الجنسيات في العالم من حوالي 35000 شركة عام 1997 إلى 60000 شركة عام 2000 و إلى 65000 عام 2002. و زاد عدد الشركات الأجنبية المنتسبة (الفروع) في الاقتصاد العالمي من 450.000 شركة منتسبة عام 1997 إلى 690.000 شركة عام 1999، و إلى 800.000 شركة أجنبية منتسبة عام 2000، و إلى 850.000 شركة منتسبة عام 2002.^{VI}

على الرغم من أن الولايات المتحدة تحتل مكان الصدارة في الشركات متعددة الجنسيات، إلا أن عدد الشركات الأمريكية الظاهر في المائة الأولى منها قد انخفض، و في استطلاع أجرته الفايينشال تايمز عام 1998، أظهر أن من بين كبريات الشركات العالمية المصنفة عن طريق الرملة السوقية توجد 235 شركة أمريكية، 145 شركو أوروبية، 71 شركة يابانية، 35 شركة آسيوية، 04 شركات إفريقية، و شركة واحدة أنجلوإستراتيجية، و شركة واحدة شرق أوسطية.^{VII}

وحدث أيضاً ارتفاع قياسي في استثمارات مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية التابعة لبلدان نامية: فالبلدان النامية في آسيا تستثمر الآن في الخارج أكثر من أي منطقة أخرى. فتسعة من أكبر 20 بلداً مستثمراً هي من البلدان النامية أو من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فقد ظلت مؤسسات الأعمال المتعددة الجنسية التابعة لبلدان نامية تستحوذ على شركات منتسبة أجنبية تابعة لبلدان متقدمة وموجودة في العالم النامي.^{VIII}

إن سرعة التحول في تركيبة الاقتصاد العالمي، و ظهور تصنيف جديد لاقتصاديات دول العالم أدى إلى بروز اقتصاديات جديدة، باتت تعرف ب "الدول المتحولة صناعياً" و هي الدول التي تحولت من التخصص في إنتاج و تصدير المواد الأولية و مواد الطاقة إلى التخصص في إنتاج و تصدير المنتجات و التجهيزات عالية التقنية، و هناك من يطلق عليها اسم "الدول الرابطة"، أي تلك الدول التي

ترتبط بين الاقتصاديات المتخلفة و تلك المتقدمة و المتطورة. هناك الكثير من الدول التي انضمت إلى قائمة الدول المتحولة صناعيا على رأسها الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلان، تركيا و غيرها.

أدى هذا التحول الجديد بالشركات متعددة الجنسيات إلى تغيير في استراتيجياتها الاستثمارية، حيث بدأت تستهدف بقوة الاستثمار في هذه الدول الصاعدة لعدة اعتبارات، على رأسها رخص عوامل الإنتاج خاصة ما تعلق باليد العاملة، رخص المواد الأولية المتاحة في هذه الدول، التحفيزات الضريبية و الامتيازات، التأهيل العالي للعنصر البشري في كثير من هذه الدول، تخفيف الشروط و الإلتزامات البيئية عكس تلك المفروضة في الدول المتقدمة، اتساع السوق الاستهلاكية لهذه الدول، و حتي في حالة ضعف القوة الشرائية بهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة، فإن الشركات متعددة الجنسيات تعتبرها منصات للإنتاج و الإنطلاق للتصدير إلى باقي دول العالم. و هذا ما يفسر تزايد التدفقات الاستثمارية في مختلف مجالات التصنيع لهذه الدول. إذ بدأنا نرى الكثير من الشركات تغلق فروعها في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة لتعيد فتحها من جديد في دول مثل الصين.

III-3- حجم و نفوذ الشركات متعددة الجنسيات:

عرفت الشركات متعددة الجنسيات تطورا كبيرا، فمنذ السبعينات بدأت تظهر أهميتها كطرف فاعل في العلاقات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي سمح لها بمضاعفة قوتها و استغلال واسع للدول النامية. و تعتبر هذه الشركات أحد العوامل و المظاهر الأساسية للعملة، كما تشغل الشركات متعددة الجنسيات دورا و مكانة متفوقة في إطار الاقتصاد العالمي، الذي فقدت فيه الدول جزءا كبيرا من سيادتها و سلطاتها. هكذا أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تحتل المراكز الأساسية لدفع و تنسيق و تنظيم الإنتاج و التبادلات على مستوى العالم.

على سبيل المثال قارب رقم أعمال شركة "جنرال موتورز GM" سنة 1996 الناتج الوطني الإجمالي (GNP) لدولة النمسا بأكملها، متفوقا بذلك على الناتج الإجمالي للندمارك، أو ما يعادل الناتج الإجمالي لكل من اليونان و البرتغال مجتمعة، و يفوق حسب تقديرات نفس السنة 18 مرة الناتج الإجمالي للجزائر. و في نفس السنة حققت الشركة الأمريكية (FORD لصناعة السيارات) رقم أعمال أكثر أهمية من الناتج الوطني الإجمالي للنرويج، و حوالي 15 مرة الناتج الإجمالي للجزائر.

استمر نمو الإنتاج الدولي بسبب استمرار الدور المتصاعد للشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، فلقد استمر الاتجاه التصاعدي في عدد الشركات متعددة الجنسيات و فروعها من الشركات الأجنبية المنتسبة في الاقتصاد العالمي، و هو الاتجاه الذي يؤكد تزايد مساهمة هذه الشركات في الإنتاج الدولي.

و تعد الشركات متعددة الجنسيات قوة في الاقتصاد المعوّم، و تمارس عملها من خلال شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية و تنخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق نظام عالمي متكامل يضع تحت إدارتها ما يفوق ثلث الإنتاج العالمي. و بحسب الإحصائيات التي أجرتها المجموعة الأوروبية عام 1975، فإن مجموع مبيعات مائتين من أكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم تجاوزت ثلث ($\frac{1}{3}$) الدخل القومي الإجمالي لدول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE)، كما أن الشركات متعددة الجنسيات ككل تشغل ثمن ($\frac{1}{8}$) القوة العاملة الكلية لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية. هذا و تستحوذ الشركات الخمسة مائة الأولى في العالم على نحو 80 % من حجم المبيعات على المستوى العالمي^{IX}. كما يوضح الجدول رقم (01): حجم و قوة أكبر 100 شركة (غير مالية) متعددة الجنسيات في العالم خلال الفترة 2015 – 2017

في عام 2017، مثلت أفضل 100 شركة عالمية من الشركات متعددة الجنسيات في العالم 9 % من الأصول الأجنبية العالمية، و 17 % من المبيعات الأجنبية في العالم، و 13 % من العمالة الأجنبية. ورغم أن الشركات متعددة الجنسيات الكبرى لا تمثل في العالم سوى نسبة 0.1 % من إجمالي عدد الشركات متعددة الجنسيات، لكن إجمالي مبيعاتها في عام 2017 كان يعادل حوالي 10 % من

إجمالي الناتج المحلي العالمي. كما زادت الشركات متعددة الجنسيات عام 2017 من عملياتها العالمية ، مما زاد من الأصول والمبيعات بنسبة 8 %^X.

IV-سلاسل القيمة العالمية في ظل تدويل نشاط الشركات متعددة الجنسيات:

تعرف سلاسل القيمة العالمية بأنها جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدءا من مرحلة التصميم، مروراً بمرحلة الإنتاج، وصولاً إلى تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث و التطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق و أحيانا إدارة و إعادة تدوير النفايات^{XI}. في هذا الإطار تعتمد الشركات متعددة الجنسيات إلى تقسيم مراحل عملياتها الإنتاجية عبر مختلف دول العالم، بما يضمن المزيد من التقليل في التكاليف مع الحفاظ على جودة المنتج، و يعتبر التقسيم الأفقي و العمودي أحد أهم التقسيمات الميدانية و الحديثة التي تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات من أجل تدنية تكاليفها و تعظيم أرباحها، خاصة في ظل تزايد المطالب الدولية برفع سقف الالتزام البيئي لدى هذه الشركات ، و فيما يلي سنتطرق إلى الفرق بينهما:

IV-1- التقسيم العمودي لسلسلة الإنتاج:

ترتكز قرارات الاستثمار الأجنبي العمودي أساسا على التفاوت (اختلاف) الدولي في تكلفة الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى نظرية الميزة النسبية. في الواقع تستطيع الشركات متعددة الجنسيات تجزئة سلسلة الإنتاج من أجل توطين عدة مهام (مراحل الإنتاج) بأماكن مختلفة حول العالم، بطريقة تسمح باستغلال أمثل للميزة النسبية للدول.

فقد عمدت مثلا شركة "Intel" الرائدة في مجال الشرائح الإلكترونية (Puces informatiques) إلى تقسيم سلسلة إنتاجها إلى ثلاث عمليات رئيسية: صناعة شرائح السيليسيوم (Silicium/Wafers)، التجميع و أخيرا الاختبارات. تتطلب صناعة شرائح السيليسيوم إضافة إلى البحث و التطوير نشاطا مكثفا للعمل المؤهل، الأمر الذي يفسر لماذا اختارت شركة "Intel" إنتاج هذا المنتج لدى الدول ذات المستوى التعليمي و التأهيلي العالي نسبيا كالولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا. في المقابل يعتبر التركيب و إجراء الاختبارات بمثابة مهام روتينية تتطلب كثافة في عنصر العمل و ليس في التأهيل، الأمر الذي يفسر قيام الشركة بتوطين نشاطها الأخير في الدول ذات العمالة الرخيصة مثل ماليزيا، الفلبين، كوستاريكا و الصين. تساهم إستراتيجية الاستثمار العمودي مساهمة فعالة في النمو القوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنها تفسر النمو الصافي لجاذبية الدول النامية^{XII}.

IV-2- التقسيم الأفقي لسلسلة الإنتاج:

خلافًا للاستثمارات العمودية التي تتجه غالبا إلى الدول النامية، تستهدف الاستثمارات الأفقية الدول المتقدمة بصفة خاصة، إذ يتمثل الحافز الأساسي لهذه الاستثمارات في الاقتراب من الأسواق عن طريق مضاعفة مواقع الإنتاج (فروع الشركات متعددة الجنسيات) حتى تتمكن الشركات من تدنية مصاريف النقل و زيادة تنافسيتها في الأسواق المحلية للدول المضيفة. كانت الشركة اليابانية "Toyota" في مطلع الثمانينات تصنع أغلب سياراتها و شاحناتها في اليابان و تقوم بتصديرها للعالم خاصة إلى أمريكا الشمالية و أوروبا. لكن نقل المركبات لمسافات طويلة كهذه يكلف غالبا، كما أن الدول الغربية عملت خلال الثمانينات على حماية أسواقها من المنافسة الأجنبية و ذلك بفرض رسوم و حواجز جمركية مرتفعة نسبيا. من أجل الالتفاف على هذه القيود و اكتساب ميزة تنافسية، عمدت شركة "Toyota" إلى مضاعفة استثماراتها في الخارج (إقامة فروع للشركة بالخارج). منذ عام 2010 باتت الشركة تصنع أكثر من نصف مركباته خارج اليابان^{XIII}.

يتيح التقسيم الثاني للشركات متعددة الجنسيات المفاضلة بين التصدير و بين الاستثمار في الخارج عن طريق إنشاء فروع للشركة الأم و يعتمد التحليل على المفاضلة بين التكاليف المترتبة على إستراتيجية التصدير، و تكاليف إستراتيجية توطين فروع جديدة للشركة بالخارج. فإستراتيجية التصدير من شأنها تدنية التكاليف الثابتة المتعلقة بإقامة فروع و مصانع جديدة بالدول المضيفة، في حين أن إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها تدنية التكاليف المتغيرة، و التي تتألف من مكونين أساسيين، الأول هو تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة و الثاني متعلق بتكاليف النقل بمفهومها الواسع (النقل، التأمين، الرسوم الجمركية...) و الواجب دفعها لإيصال السلعة إلى الأسواق الأجنبية في حالة اختيار إستراتيجية التصدير. يعتبر قرار المفاضلة بين إستراتيجيتي التصدير و الاستثمار الأجنبي نتيجة طبيعية للتحكيم بين تكاليف كل إستراتيجية^{XIV}.

V- دور الشركات متعددة الجنسيات في التحول نحو الصادرات كثيفة التكنولوجيا بالاقتصاد الصيني:

V-1- تجربة الشركات متعددة الجنسيات في الصين:

في إطار تدويل أعمال الشركات متعددة الجنسيات التي باتت اليوم قوة فاعلة في النظام الاقتصادي الدولي الراهن و بحثها عن تعظيم أرباحها و توسيع مصالحها من خلال البحث عن عوامل الإنتاج الرخيصة و الالتزامات البيئية المخففة، أفرزت هذه الأخيرة تقسيما دوليا جديدا للعمل، فبعد أن كان تقسيم العمل على أساس الميزة المطلقة أو النسبية للدول، بات الحديث يجري عن التقسيم الهرمي لمراحل إنتاج السلعة الواحدة عبر عدة دول في العالم، و ذلك من أجل الاستفادة من خصوصية و مزايا كل دولة فيما يخص كل مرحلة إنتاجية معينة، و هو ما يسمى التقسيم العمودي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي. و قد أدى تدويل أعمال هذه الشركات إلى خلق شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية التي تنخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق نظام عالمي متكامل.

من المعروف أن الشركات متعددة الجنسيات تسعى إلى زيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، والبحث عن الشروط البيئية المخففة لدى دول العالم الثالث و كذا الدول النامية، ولا يعنىها مدى أهمية المشاريع التي تنفذها بالنسبة للدول المضيفة. لكن من ناحية أخرى تعد الشركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية و الإدارية و التنظيمية، وذلك من خلال توفير التمويل و نقل التكنولوجيا و كذا التدريب و توفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية إذ باتت هذه الشركات تمثل القناة الرئيسية لنقل و توطين التكنولوجيا لدى الدول المضيفة.

في هذا الإطار تعتبر الصين تجربة رائدة في مجال نقل و توطين التكنولوجيا مستفيدة في ذلك من التقسيم الدولي الجديد لنشاط الشركات متعددة الجنسيات، إذ استطاعت تضيق الفجوة التكنولوجية بينها و بين دول العالم المتقدم، للتحول من اقتصاد ضعيف ومغمور إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي، و تخصص بعد ذلك في الصناعات فائقة التكنولوجيا بعد أن كانت معروفة بالصناعات كثيفة العمالة الرخيصة، الأمر الذي انعكس على نسيجها الصناعي الذي بات يركز بصفة متزايدة على التكنولوجيا الفائقة بعد أن كان معروفا بكثافة اليد العاملة، و هو الأمر الذي انعكس في الأخير على تركيبة و بنية صادراتها التي باتت تتميز بالمنتجات ذات التكنولوجيا الفائقة.

V-2- دور الشركات متعددة الجنسيات في تعزيز الصناعات التحويلية فائقة التكنولوجيا بالصين

يفيد الاستثمار الأجنبي الوافد للاقتصاد الصيني من عدة نواحي، إذ يوفر المستثمرون الأجانب إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المبتكرة ، وممارسات الإدارة المتقدمة ، و حلقات سلاسل التوريد العالمية ، وفرص العمل. و تعكس السياسات الصناعية الصينية فهماً واضحاً لهذه المزايا، إذ خففت الصين تدريجياً القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي الوافد. و في منتدى "بواو" عام 2018 ، وعد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" الشركات الأجنبية بمزيد من التسهيلات للوصول إلى السوق الصينية، وأعلن بشكل خاص أن سقف تملك الاستثمار الأجنبي المحدد بنسبة 50 في المائة في المشاريع المشتركة للسيارات سيتم رفعه بحلول عام 2022^{XV}.

يعتبر تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية من خلال شدته التكنولوجية (منخفضة أو عالية) مفيد بشكل خاص لوضعي السياسات في الصين من منظورين. أولاً، بعد أن شهد العالم أكثر فترات الركود الاقتصادي عام 2009، انخفض الطلب على السلع وأصبحت الصناعات التحويلية التقليدية التي تعتمد على التصدير والتي تتطلب عمالة منخفضة بشدة، وارتفع الطلب الدولي على منتجات التكنولوجيا المتقدمة التي يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على الإنتاجية والقدرة التنافسية، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية في الصين مهتم أكثر بالتكنولوجيا العالية و / أو كثيفة رأس المال بدلاً من التكنولوجيا المنخفضة التقليدية و / أو الصناعات التحويلية الكثيفة العمالة. على سبيل المثال، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة النسيج من 2.11 مليار دولار أمريكي في عام 2005 إلى 1.39 مليار دولار أمريكي في عام 2009. ومن ناحية أخرى، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة المنتجات الطبية والصيدلانية بنسبة 43.9 في المائة عام 2009 ليصل إلى 0.95 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 0.66 مليار دولار أمريكي في عام ^{XVI}.

V-3-الصادرات فائقة التكنولوجيا في الصين:

صادرات التكنولوجيا المتقدمة هي منتجات ذات كثافة عالية من حيث التطوير والبحوث مثل مجال الفضاء الجوي، وأجهزة الحاسوب، والمنتجات الصيدلانية، والأدوات العلمية، والأجهزة الكهربائية (البنك الدولي، ماي 2019) تطورت صادرات الصين إلى الخارج بشكل كبير من الناحية الكمية وكذا النوعية، فبعد أن كانت الصين تصدر مواد تقليدية و ريعية، أصبحت معروفة بصادراتها الصناعية كثيفة اليد العاملة، خاصة وأنها تعتبر قبلة لاستقطاب الشركات متعددة الجنسيات الباحثة عن العمالة الرخيصة، غير أنها لم تتوقف عند هذا الحد بل عملت الصين على الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الأجنبية للتحول بصادراتها في المرحلة اللاحقة إلى الصادرات كثيفة رأس المال و عالية التكنولوجيا، كما هو موضح في الجدول رقم (02): الخاص بصادرات التكنولوجيا المتقدمة الصينية و نسبتها من مجموع صادرات السلع الصينية المصنوعة خلال الفترة 1992 - 2017 يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن الصادرات عالية التكنولوجيا تضاعفت بأكثر من مائة ضعف، فبعد أن سجلت 4.30 مليار دولار فقط، بنسبة 6.44 % من مجموع الصادرات الصينية عام 1992، تضاعفت قيمتها لتبلغ 273.13 مليار دولار عام 2006 بالغة حوالي الثلث من مجموع الصادرات بنسبة بلغت 30.51 %، و رغم أن نسبة مساهمة الصادرات عالية التكنولوجيا تراجعت عام 2017 لتستقر في حدود 23.81 %، إلا أنها سجلت 504.38 مليار دولار خلال نفس السنة، الأمر الذي يجعلها مصدراً حيوياً في جلب النقد الأجنبي للاقتصاد الصيني.

يتضح من خلال نفس الجدول أن صادرات التكنولوجيا الفائقة باتت تشكل ربع الصادرات الصينية و هي نسبة كبيرة بالنسبة لاقتصاد يعتبر متحول صناعياً، فقد باتت هذه النسبة تدور حول 25 % من مجموع الصادرات، مع العلم أنها عرفت تراجعاً إذا ما قورنت بالسنوات الأولى التي تلت انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، أين بلغت نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا قرابة الثلث مسجلة أكثر من 30 % خلال السنوات 2004 ، 2005 و 2006. لتعاود التراجع و الاستقرار في حدود الربع بعد الأزمة المالية العالمية، وتتجلى أهمية هذه النسب إذا علمنا أن الصادرات عالية التكنولوجيا لم تكن تشكل سوى حوالي 6 % إلى 7 % قبل الانفتاح الصيني على العالم بداية التسعينات.

V-4-أثر الشركات متعددة الجنسيات على حجم الصادرات الصينية:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد محركاً رئيسياً لتوسع الصادرات الصينية منذ عام 1990. إذ ارتفع نصيب إجمالي صادرات الصين من الشركات المملوكة بالكامل للأجانب العاملة في الصين والمشروعات الصينية الأجنبية المشتركة بشكل مطرد مع مرور

الوقت ، من حوالي 31 % في عام 1995 إلى 58 % في عام 2005 ، و بحلول عام 2015 ، انخفضت حصة الصادرات الصينية الناشئة عن الشركات ذات الاستثمار الأجنبي إلى حد ما ولكنها ظلت مرتفعة بنسبة 46 في المائة ، مع تباين واسع بين القطاعات^{XVII} .

يتضح جليا من خلال الجدول رقم (03) المساهمة المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات في التركيبة الكمية للصادرات الصينية التي مثلت 31.51 % عام 1995 ، و قد ساهمت سياسة الصين التحفيزية على جذب المزيد من نشاط الشركات متعددة الجنسيات لتزيد معها مساهمتها في نسبة الصادرات إلى 55.25 % مجموع الصادرات الكلية عام 2008 ، أي أن الشركات الأجنبية باتت مسؤولة عن أكثر من نصف ما تصدره الصين، و هذا يبين مدى التأثير الكبير الذي باتت تلعبه هذه الشركات في الاقتصاد الصيني و دورها في جلب النقد الأجنبي، الأمر الذي جعل الصين القوة الأولى في العالم من حيث احتياطات الصرف الرسمية الناجمة عن قوتها التصديرية الهائلة. كما نلاحظ أن هذه النسبة تراجعت قليلا عام 2015 إلى 46 %، رغم ذلك تبقى نسبة مهمة لاقتصاد بحجم الاقتصاد الصيني.

V-5- أثر الشركات متعددة الجنسيات على تركيبة الصادرات الصينية و تحولها من تصنيع التكنولوجيا المنخفضة لتصنيع التكنولوجيا الفائقة:

منذ أن فتحت الصين اقتصادها للاستثمار الأجنبي في عام 1979 ، أصبحت ثاني أكبر وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. و بعد أن أدخلت الصين العديد من سياسات الاستثمار الأجنبي التفضيلي ، والتي جذبت المستثمرين الأجانب إلى الصين، فقد جلبوا معهم مهارات متقدمة في التكنولوجيا والإدارة. وقد أدى ذلك إلى زيادة حصة الصادرات المصنعة من 74.4 في المائة في عام 1990 إلى 94.6 في المائة في عام 2008.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية 63.2 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المستخدم في الصين خلال الفترة 1997-2008 ، و وصل إلى 49.89 مليار دولار أمريكي في عام 2008 ، كما تعد الصين مصدراً رئيسياً لمجموع تجارة البضائع في العالم، فالشركات الأجنبية الممولة من الخارج تسيطر على نصف إجمالي الصادرات المصنعة. في الواقع ، تمتلك الإلكترونيات والاتصالات أعلى نسبة من صادرات الشركات الأجنبية من إجمالي الصادرات الوطنية، والتي تبلغ 91.9 % ، تليها منتجات الأدوات (87.3 %) ، صناعة الورق والمنتجات الورقية (83.4 %) الطباعة والضغط على السجلات (79.9 %) .

من بين إجمالي الصادرات من السلع الصناعية، ارتفعت صادرات السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة (المنتجات الصناعية الخفيفة والمنسوجات ، منتجات المطاط ، المنتجات المعدنية للمعادن) من 12.57 مليار دولار أمريكي في عام 1990 إلى 262.39 مليار دولار أمريكي في عام 2008. ومع ذلك ، فإن حصة منتجات الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة في إجمالي الصادرات من السلع الصناعية انخفض من 27.2 % في عام 1990 إلى 19.4 % في عام 2008. خلال نفس الفترة ، نلاحظ أن إجمالي الصادرات من السلع المصنعة للتكنولوجيا المتقدمة (الكيمائيات والمنتجات ذات الصلة والآلات ومعدات النقل) يتزايد في كل من القيمة وكذا النسبة. على سبيل المثال ، بلغ إجمالي الصادرات من الآلات ومعدات النقل والمواد الكيميائية والمنتجات ذات الصلة 20.2 % من إجمالي السلع الصناعية في عام 1990 ، و بحلول عام 2008 ارتفعت الحصة إلى 55.7 %^{XVIII} .

يوضح تطور صادرات الصناعات التحويلية الصينية بوضوح العلاقة بين تدفقات الاستثمار الواردة والميزة النسبية للصين. فبين عامي 1997 و 2007 انخفضت حصة الصادرات الصينية المرتبطة بالأنشطة كثيفة العمالة ، مثل الملابس والأحذية بسرعة ، في حين ارتفعت حصص الصادرات من أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الاتصالات بشكل كبير. و قد دفعت هذه التحولات المراقبين إلى التساؤل عما إذا كان تغيير حصة الصادرات يشير إلى تقدم تكنولوجي استثنائي^{XIX} .

يتضح من خلال الشكل رقم (02) استمرار ارتفاع حصص الصادرات من الشركات ذات التمويل الأجنبي خاصة الشركات الأجنبية بالكامل، الأمر الذي يؤكد تكامل الاقتصاد الصيني مع الاقتصاد العالمي. إذ تظهر أحدث البيانات أن الصادرات لا تزال ناشئة في المقام الأول من الشركات الأجنبية المستثمرة، رغم ذلك و بالنسبة لأسواق النمو الرئيسية - أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والآلات الكهربائية - لا يزال محتوى للبضائع (نسبة الإدماج) التي يتم تجميعها وإعادة تصديرها من الصين مرتفعاً. في هذا الإطار تشير المعلومات المستقاة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه في عام 2011 بالنسبة لأجهزة الكمبيوتر والمعدات الإلكترونية ، كان المحتوى المحلي الصيني (نسبة الإدماج) المتضمن في الصادرات أقل قليلاً من 50 في المائة (Mary E. Lovely, 2016 , 41)

على الرغم من أن الشركات المحلية تلعب دوراً متزايداً في صادرات الصين المصنعة عالية التقنية، فإن الشركات ذات التمويل الأجنبي لا تزال تسيطر. ففي عام 2016 ، تم تصنيع 77 % من صادرات التكنولوجيا الفائقة من قبل مؤسسات أجنبية أو بتمويل من الأقاليم التي تعتبرها الصين تابعة لها و المتمثلة في هونك كونغ ، ماكاو و تايوان^{XX}.

VI-النتائج :

من خلال تطرقنا لموضوع سلاسل القيمة و تأثيرها على تركيبة الصادرات الصينية و طبيعة الإستثمارات فيها يمكن أن نخلص لمايلي :

- عرف الاقتصاد العالمي تحول سريع في تركيبته ، و ظهور تصنيف جديد لاقتصاديات دول العالم أدى إلى بروز اقتصاديات جديدة، باتت تعرف ب "الدول المتحولة صناعياً" و هي الدول التي تحولت من التخصص في إنتاج و تصدير المواد الأولية و مواد الطاقة إلى التخصص في إنتاج و تصدير المنتجات و التجهيزات عالية التقنية، و هناك من يطلق عليها اسم "الدول الرابطة".

- أدت النتيجة السابقة بالشركات متعددة الجنسيات إلى تغيير في استراتيجياتها الاستثمارية، حيث بدأت تستهدف بقوة الاستثمار في هذه الدول الصاعدة لعدة اعتبارات، على رأسها رخص عوامل الإنتاج خاصة ما تعلق باليد العاملة، رخص المواد الأولية المتاحة في هذه الدول، التحفيزات الضريبية و الامتيازات، التأهيل العالي للعنصر البشري في كثير من هذه الدول، تخفيف الشروط و الإلتزامات البيئية عكس تلك المفروضة في الدول المتقدمة، اتساع السوق الاستهلاكية لهذه الدول.

- في عام 2017 ، مثلت أفضل 100 شركة عالمية من الشركات متعددة الجنسيات في العالم 9 % من الأصول الأجنبية العالمية، و 17 % من المبيعات الأجنبية في العالم، و 13 % من العمالة الأجنبية. ورغم أن الشركات متعددة الجنسيات الكبرى لا تمثل في العالم سوى نسبة 0.1 % من إجمالي عدد الشركات متعددة الجنسيات، لكن إجمالي مبيعاتها في عام 2017 كان يعادل حوالي 10 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي. كما زادت الشركات متعددة الجنسيات عام 2017 من عملياتها العالمية ، مما زاد من الأصول والمبيعات بنسبة 8 %.

- سلاسل القيمة العالمية هي جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدءاً من مرحلة التصميم، مروراً بمرحلة الإنتاج، و وصولاً إلى تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي، و تشمل أنشطة البحث و التطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق و أحياناً إدارة و إعادة تدوير النفايات.

- يهيمن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية من خلال ش كل التكنولوجيا (منخفضة أو عالية) مفيد بشكل خاص لواضعي السياسات في الصين من منظورين. أولاً ، بعد أن شهد العالم أكثر فترات الركود الاقتصادي عام 2009، انخفض الطلب على السلع وأصبحت الصناعات التحويلية التقليدية ، وارتفع الطلب الدولي على منتجات التكنولوجيا المتقدمة ، وبالتالي فإن الاستثمار الأجنبي

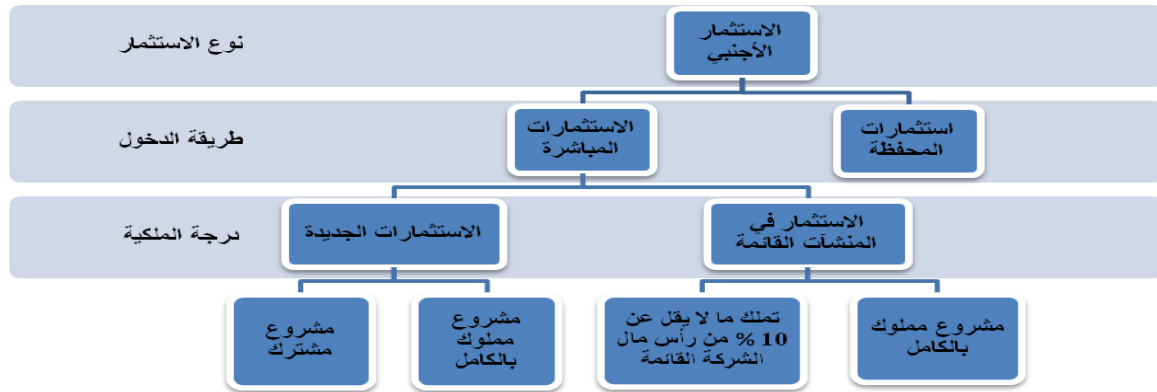
المباشر في الصناعة التحويلية في الصين مهتم أكثر بالتكنولوجيا العالية و / أو كثيفة رأس المال بدلاً من التكنولوجيا المنخفضة التقليدية و / أو الصناعات التحويلية الكثيفة العمالة.

VII-التوصيات:

- يمكن أن نورد مجموعة من التوصيات الهدف منها هو جذب الإستثمار الأجنبي و تعظيم المنافع الإقتصادية من هذا المورد.
- من أجل زيادة حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر يجب تحسين المناخ الاستثماري في الدول النامية وإزالة العوائق ، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات وقوانين أكثر جرأة وصرامة لتنظيم وتوجيه النشاط الاستثماري .
- محاربة الفساد الإداري والبيروقراطية من خلال تكوين لجان مراقبة تتمت بأكثر استقلالية وحرية.
- الثبات في تطبيق القوانين والإجراءات القانونية وعدم التذبذب مما يعطي للمستثمر الأجنبي أكثر ثقة في الإدارة خاصة والقوانين بصفة عامة
- الاستفادة من كل فرص المتاحة من طرف الاستثمار الأجنبي مع العمل على تقليل الأثر السلبية أو المخاطر التي يمكن أن يحدثها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ما يلي:
- تقديم نفس التسهيلات والامتيازات الخاصة بالمشروعات الأجنبية للشركات الوطنية وبذل المزيد من الجهد والبحوث في مجال التطوير لتمكين الشركات الوطنية من منافسة نظيرتها الأجنبية وبقيائها في السوق المحلية .
- توجيه المستثمرين والشركات الأجنبية إلى الصناعات والنشاطات الإنتاجية المختلفة والتي تتميز أو تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا متقدمة، وتلك التي لا تستطيع الشركات الوطنية الدخول فيها للاعتبارات مالية
- معالجة إيجاد صيغ جديدة للعمل والاهتمام بالفئة الشبابية وخاصة الفئة المتعلمة (حاملية الشهادات) إذ يلاحظ ان هذه الفئة تمثل نسبة كبيرة في المجتمع وذلك من خلال إيجاد مناصب شغل فعلية.
- تحسين الإنتاج خارج المحروقات إذا يلاحظ أن قطاع الطاقة يشارك بنسب كبيرة من إجمالي الناتج المحلي الخام ، وكذلك نسب كبيرة من إجمالي الصادرات ، وذلك بإيجاد قطاعات اقتصادية منتجة حقاً يمكنها من تحقيق نمو اقتصادي فعلي غير مبني على قطاع واحد، هذا بالنسبة للدول النامية النفطية مثل الجزائر.
- تحسين المناخ الاستثماري بتوفير هياكل قاعدية للمستثمر كالطرق و النقل و الجسور و شبكة المواصلات.

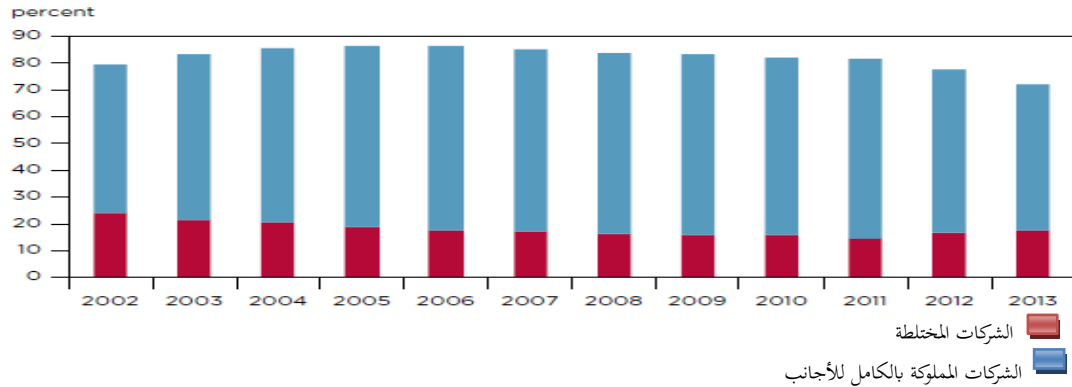
VIII-الملاحق

الشكل رقم (1): شكل توضيحي لأنواع الاستثمار الأجنبي:



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (2017)، التقرير السنوي "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت ص. 12.

الشكل رقم (02): حصة الشركات المملوكة بالكامل للأجانب و الشركات المختلطة في الصادرات الصينية فائقة التكنولوجيا خلال الفترة 2002 – 2013:



Source : Mary E. Lovely and Zixuan Huang .13 September 2018. Foreign Direct Investment in China's High-41. Industries. china & world economy journal. Volume 26, Issue 5.. P : Technology Manufacturing

الجدول رقم (01): حجم و قوة أكبر 100 شركة (غير مالية) متعددة الجنسيات في العالم خلال الفترة 2015 – 2017 :

السنوات	2015	2016	2017
مجموع الأصول (مليار دولار)	12891	13231	14495
مجموع المبيعات (مليار دولار)	7653	7502	7964
التشغيل (بالآلاف)	16271	16455	16646

Source :United Nations Conference On Trade And Development (UNCTAD)2018. World Investment Report.

06 June. United Nations. New York and Geneva. P: 29.

الجدول رقم (02): صادرات التكنولوجيا المتقدمة الصينية و نسبتها من مجموع صادرات السلع الصينية المصنوعة خلال الفترة 1992 – 2017:

السنة	ص ت م	ص ت م %	السنة	ص ت م	ص ت م %
1992	4.30	6.44	2001	49.41	20.96
1993	5.25	7.09	2002	69.23	23.67
1994	8.26	8.29	2003	108.67	27.38
1995	13.06	10.43	2004	163.01	30.06
1996	15.82	12.42	2005	215.93	30.84
1997	20.48	13.12	2006	273.13	30.51
1998	24.64	15.36	2007	302.77	26.66
1999	29.60	17.20	2008	340.12	25.57
2000	41.74	18.98	2009	309.60	27.53
	/	/		/	/

ص ت م: صادرات التكنولوجيا المتقدمة الصينية بالمليار دولار.

ص ت م %: نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من مجموع صادرات السلع الصينية المصنوعة.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي. متاح على الرابط التالي: data.albankaldawli.org/indicator

الجدول رقم (03): مساهمة الشركات الممولة من الخارج (الأجنبية) في إجمالي الصادرات الصينية خلال الفترة 1995 – 2015: (الوحدة 100 مليون دولار)

السنة	إجمالي الصادرات الصينية	صادرات الشركات الممولة من الخارج	النسبة %
1995	1487.80	468.76	31.51
2003	4382.28	2403.38	54.84
2008	14306.93	7904.93	55.25
2015	/	/	46

Source : Kelly Liu .Kevin James Daly .July 2011. Foreign Direct Investment in China Manufacturing Industry– Transformation from a Low Tech to High Tech Manufacturing. International Journal of Business and Management. Vol. 6, No. 7; , P : 24.

IX-الهوامش

^I – YAICI Farid.2008, **Précis de finance internationale**, ENAG Edition, Alger, , PP : 158 - 159.

^{II} – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، 2017، التقرير السنوي " مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، ، ص: 12.

^{III} – عبد السلام جمعة زاقود، 2013، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد. دار زهران للنشر. الأردن.. ص: 168.

^{IV} – سعود جايد العامري 2010. المالية الدولية: نظرية و تطبيق. دار زهران للنشر و التوزيع. الأردن.. ص: 13 – 15.

^V – أحمد عبد العزيز و آخرون 2010. الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية. مجلة الإدارة و الاقتصاد. العدد 85.. ص: 124.

^{VI} – أنظر: مجّد خيتاوي 2010. الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية. دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع. سوريا. دمشق.. ص: 100 – 107.

إبراهيم محسن عجبل. إعتصام الشكرجي 2015. الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول. مركز الكتاب الأكاديمي. الأردن. ص: 28.

^{VII} – سعود جايد العامري. المالية الدولية: نظرية و تطبيق. دار زهران للنشر و التوزيع. الأردن. 2010. ص: 19.

^{VIII} – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد الولايات المتحدة 2015). تقرير الاستثمار العالمي 2015: عرض عام. الأمم المتحدة. نيويورك و جنيف.. ص 16

^{IX} – مجّد خيتاوي. الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية. دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع. سوريا. دمشق. 2010. ص: 105 – 119.

- ^X - United Nations Conference On Trade And Development 06 June 2018 (UNCTAD). **World Investment Report..** United Nations. New York and Geneva. P: 26.
- ^{XI} - عقبة عبد اللاوي و آخرون 2017. أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية. مجلة الباحث. العدد 17.. ص: 273.
- ^{XII} - Paul Krugman et autres 2015, **Economie internationale**, Nouveaux Horizons, 10^e édition, France, , P : 193.
- ^{XIII} - Paul Krugman et autres. Op. Cit.P : 193.
- ^{XIV} - Jean Louis MUCCHIELLI, Thierry MOYER 2010, **Economie internationale**, Edition Dalloz, 2^{ème} Edition, Paris, , P : 260.
- ^{XV} - Mary E. Lovely and Zixuan Huang,(2016) , **Foreign Direct Investment in China's High-Technology Manufacturing Industries**. china & world economy journal. Volume 26, Issue 5. P: 32.
- ^{XVI} - Kelly Liu. Kevin James Daly. Foreign,(2011), **Direct Investment in China Manufacturing Industry-Transformation from a Low Tech to High Tech Manufacturing**. International Journal of Business and Management. Vol. 6, No. 7. P: 32.
- ^{XVII} - Mary E. Lovely and Zixuan Huang,(2016) , **Foreign Direct Investment in China's High-Technology Manufacturing Industries**. china & world economy journal. Volume 26, Issue 5. P: 32.
- ^{XVIII} - Kelly Liu. Kevin James Daly. Foreign,(2011), **Direct Investment in China Manufacturing Industry-Transformation from a Low Tech to High Tech Manufacturing**. International Journal of Business and Management. Vol. 6, No. 7. P P: 15 – 17.
- ^{XIX} - Mary E. Lovely and Zixuan Huang,(2016) , **Foreign Direct Investment in China's High-Technology Manufacturing Industries**. china & world economy journal. Volume 26, Issue 5. P: 32.
- ^{XX} - Mary E. Lovely and Zixuan Huang,(2016) , **Foreign Direct Investment in China's High-Technology Manufacturing Industries**. china & world economy journal. Volume 26, Issue 5. P: 61.